مجلة العلوم الاقتصادية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

نموذج الهياكل المتكاملة لتنمية الإمبراطورية الإسلامية

فريد بشير طاهر و عوض محمد خير حسين
جامعة العلوم الطبية والتكنولوجيا – كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
المملكة العربية السعودية – جامعة الدمام

المستخلص:

تقدم هذه الدراسة نقداًموضوعياً لما افترضته النظريات الكلاسيكية للتنمية من ضرورة الانطلاق من قطاع زراعي تقليدي، وإهمالها لنموذج التنمية الناجح الذي تبنته الإمبراطورية الإسلامية في بداياتها رغم افتقارها للقطاع الزراعي. وتقدم الدراسة بالمقابل نموذجاً بديلاً أطلق عليه اسم "نموذج الهياكل المتكاملة"يمثل تجربة الإمبراطورية الإسلامية في التنمية في غياب القطاع الزراعي التقليدي،حيث تأسست الدولة الأولى في وسط صحراء شبه الجزيرة العربية حوالي العام 500م، واستطاعت الدولة الإسلامية وباستخدام هذا النموذج وخلال نحو 130 عام أن تبني واحدة من أعظم الإمبراطوريات التي شهدها التاريخ على المستوى الاقتصادي والسياسي والعسكري . امتدت حدودها لتشمل شبه الجزيرة العربية ومصر وشمال أفريقيا، وفي وقت لاحق تمددت في الشام بعد هزيمة الدولة البيزنطية في عام 636م لتشمل سوريا، وفى العام 650م تم ضم الإمبراطورية الفارسية، وبعدها بسنوات قليلة تمددت حدود الإمبراطورية الاسلامية لتصل إلى الهند والصين وإسبانيا وأوروبا الشرقية. أبدعت الامبراطورية الاسلامية بقيادة الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) في تقديم اقتصاد مفتوح يعتمد أساساً على بناء تكتل اقتصادي على أساس من وحدة العقيدة، يحقق تكامل الهياكل الاقتصادية المتنوعة لمختلف البلدان التي انضوت تحت لوائها،وفي ظل تنوع الموارد الاقتصادية والمناخات وحرية التجارة، وحرية انتقال القوى العاملة ورؤوس الأموال والخبرات. وقد ثبت نجاح نموذج الهياكل المتكاملة للتنمية في تحقيقه أعلى مؤشرات التنمية الاقتصادية والرفاه الاقتصادي وأدنى مستويات للفقر التي لم يشهد لها مثيل في التاريخ الاقتصادي المعاصر، مما أهل الإمبراطورية الإسلامية وفي زمن قياسي لتصبح واحدة من القوى العظمى التي سادت العالم في ذلك الزمان. لذا فقد أوصت الدراسة بضرورة سعي الدول الإسلامية إلى استعادة بناء هذا النموذج الاقتصادي المؤهل للتكامل الهيكلي بين اقتصاداتها، مما سيعيدها سيرتها الأولى كدولة عظمى اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ويؤمن لها تحقيق التنمية المستدامة لشعوبها.

ABSTRACT:

The aim of this study is to present an objective critique to the assumption adopted by the classical theories of development that development initiates from a traditional agricultural sector. In fact, these theories ignored the successful experience of the early Muslim Empire, which initiated a unique development model despite its lack of agricultural sector.In this regard, the study proposes “the integrated structures model" a model built around the development experience of the Islamic Empire in the absence of agriculture traditional sector.The Islamic state was founded in the middle of the desert of the Arabian Peninsula,

around 500 AD, the state implemented " the integrated structures model ", and in less than 130 years, the state was able to build one of the Largest economic, political and military Empires in history, it expanded its borders to include the Arabian Peninsula, Egypt and North Africa, and later after the defeat of the Byzantine Empire in 636 expanded its boundaries to reach Syria, India, China, Spain, Eastern Europe, and Persian Empireby 650 AD.The Islamic Empire led by the Prophet Muhammad (peace be upon him) in an open economy, excelled in provision and construction of an economic bloc,based on unity of faith,and integrated various economic structures of the countries which have flocked under its banner, given the diversity of economic resources, climate, free trade, free mobility of manpower, capital and the transfer of know-how.The success of "the integrated structures model" of development, has been proven to achieve high rates of economic growth and economic well-being in one hand, and lower levels of poverty with a rate that has not been experienced in the modern economic history, on the other hand, these achievements enabled the Islamic Empire,in a short period of time, to become one of the great powers that dominated the world at that time.Thus, the study recommends the adoption of the "the integrated structures model", for the Islamic countries to restore and build qualified, integrated and diversified economic bloc, that will enable these countries to become an economic, political and military superpower, and reaches high levels of sustainable development for their nations.

الكلمات المفتاحية :التنمية الاقتصادية ، الهياكل التنظيمية ، التنمية المستدامة .

المقدمة:

لقد أثبت تاريخ الأمم أن ظهور المجتمعات البشرية وتطورها يأتي متناغماً وإمكاناتها من الموارد الطبيعية الأولية التي تجود بها البيئة من حولها، وقد ميز علماء الأنثروبولوجيا مجموعة من المراحل التي مرت بها غالبية المجتمعات البشرية في تطورها، بدأت بالمجتمعات البدائية الرعوية والبدوية، ثم تطورت إلى مجتمعات زراعية تقليدية، أعقبتها مرحلة المجتمعات الزراعية الحديثة، وصولاً إلى المجتمعات الصناعية والخدمية المتقدمة. ولذلك نجد أن النظريات الكلاسيكية والمعاصرة للتنمية قد انطلقت في تفسيرها للتنمية الاقتصادية باعتبارها عملية تحول للاقتصاد الزراعي التقليدي إلى اقتصاد صناعي خدمي.

لذا فالسؤال المهم الذي طرحته هذه الدراسة إنما يدور حول الكيفية التي تمكنت من خلالها الدولة الإسلامية من تحقيق انطلاقة التنمية الاقتصادية في غياب القطاع الزراعي التقليدي، الذي افترضت النظريات الكلاسيكية وجوده كشرط ضروري للتنمية الاقتصادية. وتعود أهمية هذه الدراسة إلى ما يقدمه من نقد موضوعي علمي للنظريات الكلاسيكية للتنمية، وإهمالها للتجارب الناجحة للأمم الأخرى التي لم يكن القطاع الزراعي فيها هو قاعدة الانطلاق نحو تحقيق التنمية. وتقدم الدراسة نموذج الهياكل المتكاملة بديلاً ناجحاً يمثل تجربة الإمبراطورية الإسلامية التي استطاعت من خلال التكامل بين هياكل اقتصادات أقاليمها أن تؤسس واحدة من أعظم الامبراطوريات التي شهدها التاريخ على المستوى الاقتصادي والسياسي والعسكري.

بعد هذه المقدمة، تستعرض الدراسة سؤال البحث وأهميته ومنهجيته ثم تعرض الدراسات السابقة التي تناولت النظريات الكلاسيكية للتنمية الاقتصادية، ثم تقدم الدراسة اقتصاد الدولة الإسلامية والرقعة الجغرافية التي تمدد فيها، ومن ثم تطرح الدراسة نموذج الهياكل المتكاملة للتنمية، وأخيراً يختم البحث بالخلاصة والتوصيات.

اسئلة الدراسة:

تطرح هذه الدراسة التساؤل المهم والمتمثل في: كيف يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية للدول التي لايوجد بها قطاع زراعي تقليدي يكون بمثابة نقطة انطلاقها نحو التنمية والتحول الى الاقتصاد الصناعي والخدمي الحديث؟ ويأتي هذا السؤال على خلفية الافتراض الجوهري الذي أسّست عليه النظريات الكلاسيكية للتنمية الاقتصادية في مقابل تجربة الامبراطورية الاسلامية الناجحة التي لم تنطلق من اقتصاد ذو خلفية زراعية تقليدية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في أنه يقدم نقداً علمياً للنظريات الكلاسيكية للتنمية ولما أُسست عليه من افتراضات تحتم انطلاق عملية التنمية من قطاع زراعي تقليدي، وإهمالها للتجارب الناجحة للدول التي لم يكن القطاع الزراعي هو قاعدة الانطلاق فيها نحو تحقيق التنمية ، ويقدم البحث نموذجاً جديداً بديلاً تمثله تجربة الإمبراطورية الإسلامية التي اعتمدت على الهياكل المتكاملة للتنمية وكيف استطاعت هذه الدولة الاسلامية أن تنشئ واحدة من أعظم الامبراطوريات الاقتصادية التي شهدها التاريخ على المستوى الاقتصادي والسياسي والعسكري.

منهجية الدراسة:

انطلاقا من التساؤل الذي طرحته الدراسة، مزج البحث بين المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والاستنتاجي وذلك من خلال توصيف التنمية من المنظور الكلاسيكي في مقابل النموذج الذي تطرحه الدراسة ، وتناولت في اطار المنهج التاريخي والاستنتاجي عرض وتحليل تجربة الهياكل المتكاملة للتنمية التي انتهجتها الدولة الاسلامية في مقابل ما طرحته النظريات الكلاسيكية للتنمية.

أدبيات الدراسة:

النظريات الكلاسيكية للتنمية:

خلال حقبة الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي كانت " نظرية مراحل النمو" لروستو (Rostow, 1960)هي الأكثر انتشاراً وقبولاًبين علماء الاقتصاد. قدمت نظرية روستو خمس مراحل للنمو الاقتصادي، في فترة كان يؤخذ بنصيب الفرد من الدخل الحقيقي كمؤشرمقبول ومتعارف عليه لمستوى التنمية الاقتصادية.

قدم روستو خمس مراحل لا بد لجميع الدول أن تمر بها في طريقها الى تحقيق التنمية (جابر، والمهدلي، ومحمود، 2012م) و (طاهر، 2016م). فكان روستو يعتقد أن الاقتصاد يبدأ من مرحلة أولية تمثلها الزراعة التقليدية التي تهدف إلى توفير حد الكفاف لأسرة المزارع، ومن ثم تتطور تدريجياً خلال المرحلة الثانية وهي مرحلة "ما قبل الإقلاع"، حيث يتوسع الإنتاج الزراعي ويتنوع ليضم بعض المحاصيل النقدية للبيع في الأسواق المحلية، مما يؤدي إلى تحقيق بعض المدخرات وزيادة التمويل المتاح للاستثمار في زيادة الطاقة الإنتاجية وإحداث التطور التكنولوجي مما يسهم في رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الزراعي.

ومن بعد، تأتي المرحلة الثالثة والتي تسمى "مرحلة الاقلاع" والتي يتم خلالها تحول الحراك الاجتماعي نحو التمدن والتحضر والتوسع في التصنيع ويتم جذب المزيد من الاستثمار إلى الصناعات التحويلية والخدمات المساندة. ونتيجة لذلك تنمو حصة القطاع الصناعي في الناتج القومي بمعدل متسارع، وعادة ما تصبح صناعة المنسوجات في البداية هي الرائدة في مرحلة الإقلاع، مما يعكس بشكل واضح الدور الأساسي للتصنيع الزراعي في دعم عملية التنمية.

وفي المرحلة الرابعة التي أطلق عليها روستو "الاتجاه نحو النضج"، تتنوّع الصناعات القائمة، وتتوجه المزيد من الاستثمارات نحو الصناعات ذات التكثيف الرأسمالي والتقني، والاستثمار في البحوث والتطوير، حيث تصبح الابتكارات التكنولوجية المنتج الرئيسي للمنافسة. كما يغزو الاستثمار الخاص في هذه المرحلة مجالات السلع والخدمات العامة فيقدم خدمات الصحة العلاجية من خلال المستشفيات الخاصة،وخدمات التعليم الأساسي والجامعي بإنشاء المدارس والجامعات الخاصة، وكذلك تقديم خدمات النقل والمواصلات بانتشار الشركات الخاصة للملاحة البرية والبحرية والجوية. ثم تأتي المرحلة الخامسة وهي مرحلة "الاستهلاك الهائل"، حيث يصبح لقطاعي الصناعة والخدمات النصيب الأكبر في الناتج القومي للاقتصاد، وتنخفض أهمية القطاع الزراعي مع مرور الوقت من حيث عدد السكان العاملين فيه ومساهمته في الدخل القومي، ويتجاوزنصيب الفرد من الدخل القومي احتياجاته الأساسية محققاً مستويات معيشة ورفاهية عالية لغالبية السكان.

ووفقاً لنظرية روستو، فإن الشرط الضروري للتنمية هو توافر المدخرات الكافية لتمويل الاستثمار الحقيقي المطلوب لتحقيق النمو الاقتصادي بمعدلات تفوق معدل النمو السكاني. وقد اكتفى روستو بتقديم هذا النموذج النظري للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، ليأتي من بعده كل من هارودودومار ليقدما الصياغة الرياضية التالية لهذه العلاقة:

$$Y^G = s/k$$

حيث أن(Y^G) هو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و(s) تمثل معدل الادخار، و(k) هي نسبة رأس المال إلى الناتج. ويتضح من هذا النموذج أن زيادة معدل النمو الاقتصادي إنما تعتمد على زيادة معدل الادخار أوزيادة الكفاءة الإنتاجية في الاقتصاد أو كلاهما.

تعرضت كلاً من نظرية روستو ونموذج هارود– دومار لانتقادات عدة لافتراضهماأن توفر المدخرات هو الشرط الضروري والكافي للتنمية، وهو افتراض يتوافق مع تجارب الدول المتقدمة عموماً، ويتماشى مع النجاحات التي تحققت لمشروع مارشال لإعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية في الدول الأوربية، مما مكن تلك الدول من تحقيق معدلات عالية وسريعة للتنمية الاقتصادية، وذلك بفضل ما توفر لهذه الدول من البنيات التحتية المادية والبشرية والاجتماعية والقانونية كمتطلب سابق لنجاح الاستثمار وتحقيق التنمية. وقد رأى النقاد أن الأمر يختلف في الدول النامية لأن هذه الدول في معظمها تفتقر لمثل هذه البنيات التحتية، مما يجعل وفرة المدخرات شرطاً ضرورياً، لكنه غير كاف لإحداث التنمية في تلك الدول.

كذلك لم يقدم روستو في نظريته ولم يناقش الآلية التي يمكن من خلالها تحول الدول من مرحلة الزراعة التقليدية إلى مرحلة الصناعة كنقلة أساسية في عملية التنمية الاقتصادية. لذلك ظهرت في أعقاب نظرية روستو بعض الكتابات لتغطية هذا النقص تمحورت حول التغيرات الهيكلية، كان من أكثرها قبولاً النموذج الذي قدمه آرثر لويس (Lewis,1954) لاقتصاد من قطاعين مع وجود فائض في القوى العاملة في القطاع الزراعي يؤدي إلى تدني الإنتاجية الحدية للعامل الزراعي إلى الصفر، وبالتالي تدني في الأجورفي القطاع الزراعي، مما يشجع على هجرة العمالة الفائضةإلى القطاع الصناعي حيث الأجور الأعلى نسبياً. يستفيد القطاع الصناعي من فائض من العمالة الرخيصة نسبياً، ومن اعادة استثمارأرباح الزراعة في القطاع الصناعي ذي العائد الأعلى على الاستثمار، فيتحقق النمو في القطاع الصناعي بمعدلات كافية لاستقطاب فائض العمالة من القطاع الزراعي، وبذلك يتحقق استمرار تدفق

فائض العمالة ليغذي نمو وازدهار القطاعات الحديثة الصناعية والخدمية حتى يصل الاقتصاد لمراحل متقدمة من التنمية.

النموذج الثاني من نماذج التغيرات الهيكلية هو نموذج " أنماط التنمية " لـــ:هوليس تشينري (Chenery, 1975)، والذي قام بدراسات قياسية لعدد من الدول النامية والمتقدمة التي مرت بمراحل مختلفة من التنمية.وقد جاءت نتائج أبحاثه متفقة مع ما قدمه نموذج روستو ونموذج آرثر لويس، مؤكدة على تحول اقتصادات البلدان الفقيرة من حالة التخلف والاعتماد الكبير على الزراعة التقليدية إلى حالة التقدم والاعتماد بدرجة أكبر على القطاعين الصناعي والخدمي، من أجل تنويع مصادر دخلها القومي وتحقق التنمية.

مما تقدم نجد أن النظريات الكلاسيكية للتنمية، قد صوّرت التنمية باعتبارها عملية تحول من اقتصاد زراعي تقليدي إلى اقتصاد صناعي وخدمي حديث، وهو ما يعكس التجربة والمراحل التاريخية التي مرت بها معظم الدول المتقدمة. وقد أغفلت هذه النظريات تجارب الدول النامية التي حققت نتائج مبهرة في مجال التنمية الاقتصادية على الرغم من اختلاف الهياكل الاقتصادية لبعضها من حيث عدم اعتمادها على القطاع الزراعي كقاعدة انطلاق كما تفترض هذه النظريات.

وقد ظهرت في أعقاب ذلك مدارس فكرية أخرى من أشهرها مدرسة "التبعية الدولية"ومن أبرز كتابها بول سويزي (Paul Sweezy, 1962)،ومدرسة الفكر الثوري المضاد (Counterrevolution) التي ظهرت في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن المنصرم، كما جاء في كتابات كل من بيتر بوير (Peter Bauer: 1984) ولانس تيلور (Lance Tylor: 1997). ولن نتوسع في تفصيل هذه النظريات نسبة لعدم تعرض أي منها لفرضية ضرورة الانطلاق من قطاع زراعي تقليدي كما جاء في النظريات الكلاسيكية، وانصراف اهتمامها بعوامل خارجية تتصل بالسياسات الاستعمارية، وعوامل داخلية تتصل بتحرير الاقتصاد من التدخل الحكومي.وربما يعود ذلك لتركيزهم على دور العلاقات الدولية والتحرر الاقتصادي والحد من التدخل الحكومي في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية في أمريكا اللاتينية، وعدم اهتمامهم بتاريخ وتجارب التنمية في الأمم الأخرى حول العالم.

اقتصاد الدولة الإسلامية الأولى:

عرفت مكة المكرمة بالعاصمة المقدسة منذ فجر التاريخ، وبها الكعبة المشرفة التي أقام قواعدها النبي إبراهيم الخليل وابنه إسماعيل عليهما السلام.وقد زاد من مكانة مكة المكرمة في نفوس المسلمين أنها المكان الذي احتضن ميلاد رسول الله محمد (صلى الله عليه وسلم) وانطلق منها نور الاسلام حوالي العام 550م. بعد بعثته (صلى الله عليه وسلم) بنحو ثلاثة عشر عاما، وامتثالاً لأمر الله حث النبي أصحابه على الهجرة من مكة إلى يثرب والتي سُميت بعد ذلك بالمدينة المنورة حيث تم تأسيس الدولة الإسلامية الأولى.

إن الدارس للظروف البيئية لمنطقة مكة المكرمة يجدها من أصعب التكوينات الجيولوجية، فأغلب صخورها جرانيتيه شديدة الصلابة، وطبيعة التربة في غالبها من الصخور والرمال، ومناخها صحراوي حار وجاف ومعدل هطول الأمطار قليل جداًخلال فصل الشتاء، ولا توجد بهاأنهار والمياه الجوفية فيها شحيحة، وقد ورد في القران الكريم وصفاً لانعكاسات هذه الطبيعة القاسية على لسان ابراهيم الخليل عليه السلام في قوله تعالى:

"رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلاَةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ"(سورة ابراهيم ، الاية 37) .

ولا تختلف المدينة المنورة كثيراًمن حيث طبيعتها البيئية عن طبيعة مكة المكرمة، وتتميز جيولوجيا بعدة تكوينات جيولوجية تختلط فيها الصخور البركانية وأحجار مسامية والقليل من الأودية من الطمي والقليل من مياه الآبار التي سمحت لسكانها بامتلاك بعض البساتين الصغيرة،ولكن في مجمل القول نجد أن هذه الطبيعة القاسية التي وسمت منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، لم تسمح لاقتصاد الدولة الإسلامية الأولى أن يعتمد أساساً على قطاع زراعي تقليدي كما كان الحال في غالبية الأمم الأخرى.

وعلى عكس ما جاء في النظريات التقليدية للتنمية لكل من روستو ولويس التي تعرضنا لها في الجزء السابق والتي افترضت أن التنمية الاقتصادية لا بد لها أن تنطلق من اقتصاد زراعي تقليدي ليتحول إلى قطاع صناعي وخدمي حديث، نجد أن اقتصاد الدولة الإسلامية في بداياتهابمكةثم بالمدينة لم يكن اقتصاداً زراعياً، بل كان اقتصاداً مفتوحا يعتمد بشكل رئيسي على السياحة الدينية للكعبة المشرفة فى مكة المكرمة، بالإضافة إلى اعتمادهاوبدرجة أكبر على التجارة الخارجية بين الشرق والغرب حيث كانت الجزيرة العربية تمثل مركزاًتجارياً عالمياً في ذلك الزمان.

التمدد الجغرافي للدولة الاسلامية:

اتسعت الرقعة الجغرافية للدولة الاسلامية عبر الحقب التاريخية المتعاقبة التي حكمت فيها تحت مسمى الخلافة الإسلامية وذلك خلال فترة زمنية طويلة تغطي معظم العصورالوسيطة فتمددت في مساحة جغرافية واسعة من حدود الصين في آسيا إلى غرب وشمال أفريقيا وصولا إلى الأندلس.

كانت بدايات الدولة الاسلامية منذ بداية الدعوة بعد نزول الوحي على النبي محمد صلى الله عليه وسلم ثم تأسيس دولة المدينة المنورة مرورا بالدولة الأموية في دمشق التي امتدت من حدود الصين حتى شمال الأندلس ثم الدولة العباسيةبما تضمنته من إمارات وسلطنات ودول مثل الأدارسة في المغرب والحمدانيين في الشام، مروراً بالفاطميين في مصرثم سيطرة الدولة العثمانية التي تعتبر آخر الإمبراطوريات التي حكمت باسم الدولة الإسلامية على امتداد رقعة جغرافية واسعة.

سادت الدولة العثمانية لما يقرب من 600 سنة في الفترة من العام1299م حتى العام1923م، ومثلت الدولة الاسلامية في ذروة مجدها وقوتها وشهدت طفرتها الاقتصادية والعلمية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر.

امتدت أراضي الدولة الاسلامية خلال حقبة الامبراطورية الاسلامية العثمانية لتشمل أنحاء واسعة من قارات العالم القديم الثلاثة :أوروبا وآسيا وأفريقيا، حيث خضعت لها كامل آسيا الصغرى وأجزاء كبيرة من جنوب شرق أوروبا، وغربي آسيا، وشمالي أفريقيا ووصل عدد ولاياتها إلى 299 ولاية، وكان للدولة سيادة إسمية على عدد من الدول والإمارات المجاورة في أوروبا، التي أضحى بعضها يُشكل جزءً فعلياً من الدولة مع مرور الزمن.

اقتصاد الإمبراطورية الإسلامية:

تؤكد كل الشواهد التاريخية بأن الاسلام لم ينتشر بالقوة كما ادعى العديد من المستشرقين، بل بعث النبي (صلى الله عليه وسلم) سفراءه لمعظم زعماء العالم فأرسل عمرو بن أمية الضمري إلى النجاشي ملك الحبشة، ودحية الكلبى إلى هرقل عظيم الروم، وعبد الله بن حذافة إلى كسرى ملك الفرس وحاطب بن أبى بلتعة إلى المقوقس ملك الإسكندرية ومصر،وغيرهم من قادة العالم وقتها يدعوهم إلى الإسلام بالحُسنى، وكفالةحرية المعتقد لشعوبهم وكان مع امتداد رقعة الدعوة بهؤلاء المبعوثين والسفراء كسبا لمزيد من الحراك الاقتصادي وتنشيطا لحركة التجارة. وقد أذن (صلى الله عليه وسلم) بتحريك الجيوش فقط ضد الدول التي حجرت على حرية شعوبهم تجاه قبول دعوة الحق والدخول في

الاسلام،وأيضاً لحماية الدولة الإسلامية الوليدة ضد أي عدوان خارجي من الأمم الأخرى. أما الدول التيدخلت الإسلام فقد أصبحت جزءاً من الإمبراطورية الإسلامية الجديدة والتي قامت على غرارالاتحاد الكونفدرالي في الوقت الحاضر.وقد حفظت الدولة الإسلامية ومنذ نشأتها لغير المسلمين حقوقهم التعبدية، فكانت وثيقة النبي (صلى الله عليه وسلم) ليهود المدينة أول وثيقة لحقوق الإنسان في العالم، تلتها وثيقة عمر بن الخطاب عند فتح بيت المقدس في العام 638هـ حيث كتب رضي الله عنه لأهل إيليا (القدس) كتاباًعرف بالعهدة العمرية أمنت سكان القدس وفلسطين من غير المسلمين وضمنت لهم سلامة كنائسهم وممتلكاتهم.

ظهرت عبقرية النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) في السنوات العشر الأخيرة من حياته وهو يؤسس للدولة الاسلامية الوليدة على أساس من الشريعة الإسلامية، وكان هدفه الرئيسي هو نشر الإسلام سلمياً للبشرية جمعاء بالحكمة والموعظة الحسنة عملاً بأمر الله تعالى في قوله:

"ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ" (النحل:125) .

ومع بدايات هذه الدولة الوليدة بدأت تظهر الملامح الأولى للدولة الجديدة على أسس حديثة متمثلة في بناء مؤسساتها المالية (بيت مال المسلمين) وتشجيع حركة التجارة وتنظيمها.

نموذج الهياكل المتكاملة للتنمية:

لقد كان هدف الدولة الإسلامية منذ نشأتها على يد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) هو نشر الإسلام وإيصال دعوة الحق إلى جميع أنحاء العالم. فكان لزاماً لنجاح هذه الامبراطورية في تحقيق أهدافها الدعوية وإدارة شئون شعوبها معيشياً، أن يكون لها نظاماً اقتصاديادقيقايضمن تأمين معدل نمو اقتصادي مستدام وكاف لتوفير ما تحتاجه من إيرادات زكوية لتغطية النفقات الحكومية العامة للإمبراطورية الإسلامية لتحقيق أهدافها الدعوية والارتقاء الدائم برفاه شعوبها.

وبالرغم مما اتصف به النبي (صلى الله عليه وسلم) من أمية أي عدم الإلمام بالقراءة والكتابة، إلا أنه وبفضل الله ومشيئته، كان على علم ودراية مكنته من اختيار النظام الاقتصادي الأمثل لتوحيد وتكامل هياكل الأقطار التي دخلت في الدين تحت لواء الدولة الإسلامية الواحدة، وعدم السماح بتفكك الأمة المسلمة ووجود كيانات مستقلة سياسياً واقتصادياً داخل هذه الدولة العملاقة.

أخذ اقتصاد الإمبراطورية الإسلامية في النمو بمعدلات قياسية لم يشهد لها العالم مثيلاً حتى وقتنا الحاضر. وعلى الرغم من عدم توفر بيانات إحصائية عن هذه الحقبة التاريخية، إلا أن التاريخ الإسلامي المجمع عليه يُظهر أنه وفي غضون نحو مائة وثلاثين عاماً بعد الهجرة النبوية، وأثناء عهد الخليفة الخامس عمر بن عبد العزيز(681م – 720م)،كان متوسط دخل الفرد في الدولة الاسلامية متجاوزاً لحد الكفاف (خط الفقر) لذلك الوقت. وتثبت الشواهد من التاريخ الاسلامي أنه وفى تلك الفترة لم يعد هنالك فقراء مستحقين للدعم الحكومي من أموال الزكاة، مما دفع الدولة الاسلامية إلى تخصيص جزءً مقدراً من إيراداتها للصرف على دعم زواج الشباب، ومساعدة غير المستطيعين على أداء فريضة الحج، وعلى تقديم خدمات الرعاية الصحية بالمجان.

لذلك، يمكن للمرء ووفقاً لمؤشرات التنمية الاقتصادية التقليدية المتعارف عليها، أن يستنتج أن الإمبراطورية الإسلامية قد وصلت إلى مستوى قياسي من التنمية الاقتصادية في أقل من ثلاثمائة عام من ظهورها وأصبحت واحدة من القوى العسكرية والاقتصادية العظمى التي سادت العالم آنذاك.

إن ما وصلت اليه الامبراطورية الاسلامية من ازدهار اقتصادي ومعدلات مرتفعة لمؤشرات التنمية الاقتصادية، يجعل من المنطقي طرح السؤال المهم حول الآلية التي تم إتباعها لتحقيق هذه الإنجازات المذهلة؟. في الواقع، كانت للإمبراطورية الإسلامية الجديدة في ذلك الوقت الكثير من المزايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية مقارنة بجميع المنافسين لها في ذلك الوقت.تم بناء استراتيجية تنمية الإمبراطورية الإسلامية على أساس ما صار يعرف حالياً باسم التكتلات الاقتصادية.حيث اعتمدت الإمبراطورية الإسلامية استراتيجية للتنمية منفتحة نحو الخارج تهدف إلى بناء كتلة اقتصادية موحدة من كل الدول المنضوية تحت لواء الدولة الإسلامية أساسها هو وحدة العقيدة، وذلك من خلال اتباع منهج التكامل الهيكلي، عملاً بأمر الله بالوحدة بين المسلمين وعدم التفرق كما جاء واضحاً في قوله تعالى:

"وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ" (سورة آل عمران، الاية 103) .

لم يكن تحقيق التكامل بين الهياكل الاقتصادية للبلدان المكونة للإمبراطورية الاسلامية بالأمر الصعب في ظل وحدة العقيدة والهوية التي مثلت قاسماً مشتركاً مهماً في صهر العوائق الحدودية بين تلك البلدان وتقليل الفوارق والاختلافات بينها.كما ساهم تنوع الموارد الطبيعية باتساع الرقعة الجغرافية للإمبراطورية الإسلامية والتباين في مناخات أقاليمها، وتوفر رأس المال البشري المتنوع من مهن وحرف ومهارات وقدرات، وكذلك حرية حركة التجارة وعدم وضع قيود فيما بين الدول داخل الإمبراطورية، وحرية حركة عنصري العمل ورأس المال، ومركزية بيت مال المسلمين ورئاسة الجيوش والعلاقات الخارجية وتوحيد القوانين واللوائح وسيادة عملة موحدة للتعامل،واهتمام الدولة بالعلم والعلماء والبحوث والاكتشافات العلمية والتكنولوجية وتسهيل نقلها بين أطراف الإمبراطورية، كلها كانت أسباباً وراء النهضة الاقتصادية والتنموية السريعة التي عاشتها الامبراطورية الاسلامية.

إن استراتيجية التكتلات الاقتصادية والتي انتهجتها وطبقتها الإمبراطورية الإسلامية قبل ألف عام وبلغت بها ما بلغت من أعلى معدلات التنمية والرفاه الاقتصادي ظلت محجوبة عن أدبيات التنمية الاقتصادية لحين من الزمان، وتم تطبيقها فقط خلال القرنين الماضيين في مناطق مختلفة من العالم وظهرت على سبيل المثال الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وحديثاً ظهر الاتحاد الأوروبي، والنافتا والآسيان والوحدة الاقتصادية العربية والجماعة الاقتصادية الأفريقية، وغيرها من التكتلات، وقد أجمع الاقتصاديون المعاصرون على أن التكتلات الاقتصادية هي المنهج العملي الفعّال للتعاون والتكامل بين الدول وتحقيق التنمية الاقتصادية.

في مقابل المنظور التنموي الذي قدمته نظرية مراحل النمو لروستو والتي تفترض انطلاق عملية التنمية من مجتمع زراعي تقليدي مروراً بمرحلة التهيؤ للانطلاق فمرحلة الانطلاق ثم مرحلة الاتجاه نحو النُّضج وصولا الى مرحلة الاستهلاك الوفير، قدمت الامبراطورية الاسلامية نظرية تكامل الهياكل الاقتصادية للتنمية والتي تبنتها بين الأمصار والمناطق المختلفة المنضوية تحت لوائهاكنموذج ناجح للتنمية لم تكن انطلاقته من مجتمع زراعي تقليدي بل اسست

على تكامل اقتصادي تحت لواء الامبراطورية الاسلامية وقد مر ذلك من خلال مجموعة مراحل تطورت عبر الحقب الزمنية المختلفة التي عاشتها ونوجزها فيما يلي:

- سادت الامصار المختلفة المكونة لجسم الدولة الاسلامية سياسة تجارية موحدة تجاه العالم الخارجي، مع بعض المرونة لخصوصية كل منطقة.
- ساد مناخ من المنافسة الحرة في كل الامصار المكونة للدولة الاسلامية كآلية لتحديد الاسعار وتقسيم الأسواق، كما تم الغاء القيود على حركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.
- الضبط المالي المتمثل في مركزية تحصيل الايرادات في بيت مال المسلمين مكّن من استغلال الموارد المتحصلة بكفاءة عالية وتقديم المساعدة للأمصار التي تعاني من اختلال في موازينها، كما أسهم بيت مال المسلمين في دعم وتمويل تدريب العمال وتأهيلهم وإعادة بناء الصناعات القائمة وتشجيع التطور العلمي والتكنولوجي ودعم البحث العلمي مما ادى الى ظهور طفرة في كافة مجالات البحث العلمي حتى أضحت إرثا تتكئ عليه الحضارة الانسانية المعاصرة.
- التنوع الثقافي والاثني والرقعة الشاسعة، اتاح للإمبراطورية الاسلامية إنشاء أجهزة إدارية فاعلة استطاعت أن تتابع وتراقب من خلالها خطط التنمية في مراحلها المختلفة.

وقد نجحت الامبراطورية الاسلامية بتبنيها نموذج الهياكل المتكاملة للتنمية من تحقيق معدلات غير مسبوقة من التنمية الاقتصادية وتعدتها لتشمل جوانبا سياسية واجتماعية وعسكرية، ويمكن أن نوجز أهم أسباب نجاح التجربة وأليات تحقيق هذه الطفرة التنموية فيما يلي:

- تمددالامبراطورية الاسلامية في مساحة شاسعة مكنها من الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير (mass production) وذلك بالاستفادة من اتساع حجم السوق الذي شجعها على توجيه الاستثمارات توجيهاً اقتصادياً سليماً، كما انها اعتمدت الحركة الحرة للسلع والخدمات ورأس المال والعمل بين الامصار المختلفة وإزالة كل العوائق التي تحول دون انسياب هذه الحركة الحرة للتجارة وعوامل الانتاج.
- استفادت الامبراطورية الاسلامية من مبدأ تقسيم العمل على المستوى الفني والوظيفي والاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة والتي تنوعت بتنوع البيئات والموارد، والملاحظ أنها لم تكن تعتمد في اغلبها على النشاط الزراعي بل تنوعت بين مجالات النشاط الصناعي والخدمي.
- استفادت الامبراطورية الاسلامية من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل في تسهيل وتسريع عملية التنمية الاقتصادية وخلق فرص جديدة للإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.هذا التنوع في الإنتاج أتاح الحماية ضد التقلبات الاقتصادية وجنبها الاعتماد الكلي على الخارج.
- أسهمت القوة الاقتصادية للإمبراطورية الاسلامية من تقوية القدرة التفاوضية وتحسين شروط التجارة الخارجية.
- كانت المحصلة النهائية لهذا التكامل الاقتصادي لأمصار الدولة الاسلامية رفع مستوى الرفاه الاقتصادي وتوفير السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار نتيجة تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق وعدم فرض الرسوم الجمركية.

بعد هزيمة الدولة العثمانية،آخر الإمبراطوريات الإسلامية، في الحرب العالمية الأولى، اعتمد المستعمرون استراتيجية تفكيك وتقسيم الإمبراطورية الإسلامية إلى دول ودويلات صغيرة مستقلة لتسهيل السيطرة عليها واستغلال مواردها

وثرواتها، تخوفاً من إمكانية استعادتها لقوتها إن بقيت على التكامل بين هياكلها.وقد قدمت هذه التجربة دليلاً قوياً على فعالية نهج الهياكل المتكاملة للتنمية والذي ثبتت فعاليته للعمل في كلا الاتجاهين: كمنهج ناجح للتنمية الاقتصادية للبلدان النامية كما كان الحال في تنمية الإمبراطورية الإسلامية ، وكمعول هدم بيد الدول الاستعمارية إذا نجحت في تفكيك وتقسيم الدول الإسلامية لإضعافهاوالسيطرة عليها واستغلال ثرواتها الاقتصادية.وتؤكد الأحداث والشواهد التاريخية على صحة هذه النظرة من خلال الآثار الاقتصادية السالبة التي أعقبت تفككالاتحاد السوفيتي سابقاً وما ترتب على انفصال جنوب السودان في الآونة الأخيرة، وكما هو متوقع حالياً أن يحدث نتيجة استراتيجية تفكيك الهياكل المتكاملة التي اتبعتها القوى الدولية في كل من سوريا والعراق واليمن وليبيا وبلدان أخرى في الشرق الأوسط، من أجل السيطرة عليها واستنزاف ثرواتها. وربما كان في ذلك تحقيقاً لنبوءة نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم) كما جاءه في قول أَبِي هُرَيْرَةَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " : مَنَعَتْ الْعِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيزَهَا، وَمَنَعَتْ الشَّأْمُ مُدْيَهَا وَدِينَارَهَا، وَمَنَعَتْ مِصْرُ إِرْدَبَّهَا وَدِينَارَهَا وَعُدْتُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وَعُدْتُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ ،وَعُدْتُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ"، شَهِدَ عَلَى ذَلِكَ لَحْمُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَدَمُهُ . (حديث مرفوع– صحيح مسلم 5161 ، سنن أبي داود 2643 ، مسند أحمد بن حنبل 7384)

الخلاصة والنتائج والتوصيات:

قدمت النظريات الكلاسيكية التنمية الاقتصادية باعتبارها عملية تحوّل تنطلق من اقتصاد زراعي تقليدي إلى اقتصاد صناعي خدمي حديث . وعلى غير المعهود في أدبيات التنمية عند مشاهير الكتاب الغربيين، قدمت هذه الورقة نموذجاً بديلاً أطلقت عليه اسم نموذج "الهياكل المتكاملة للتنمية"، وهو يعكس المنهج التنموي الذي اتبعته الامبراطورية الإسلامية لتصبح وفي زمن قياسي إحدى القوى العالمية العظمى. لم تبدأ الامبراطورية الإسلامية نهضتها التنموية بقطاع زراعي تقليدي كما كان الحال في النظريات التقليدية، بل انطلقت من اقتصاد مفتوح يعتمد أساساً على التجارة الخارجية، ومع انتشار الإسلام وانضمام العديد من المناطق والدول تحت مظلة الإمبراطورية الإسلامية، سعت الدولة الاسلامية الممتدة إلى تشكيل تكتلاً اقتصادياًعلى أساس من وحدة العقيدة، تكاملت فيه الهياكل الاقتصادية لمجموعة الدول الأعضاء ، بما أتاح للإمبراطورية التنوع في الموارد الاقتصادية الطبيعية والمناخات والمهارات والاكتشافات العلمية والتكنولوجية،وحرية التجارة وحركة انتقال القوى العاملة ورؤوس الأموال، مما مكّنها وفي أقل من ثلاثة قرون أن تصبح واحدة من أعظم الامبراطوريات التي سادت العالم في تلك الحقبة التاريخية، محققة مستويات غير مسبوقة من النمو والرفاه الاقتصادي.وبذلك يمكننا القول أنه وقبل ألف سنة على الأقل، استطاعت الإمبراطورية الإسلامية ومن خلال ابتداعها لنهج الهياكل المتكاملة للتنمية أن تقدم للعالم المنهج الأكثر فعالية وتطوراً لتحقيق التنمية الاقتصادية والارتقاء برفاه المجتمع.

وعليه، فإن التوصية التي يخرج بها البحث هي ضرورة الإسراع باستعادة وحدة الدول الإسلامية والعمل على تكامل هياكلها الاقتصادية التزاما وعملاً بما جاء به نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وما صدقه تاريخ الإمبراطورية الإسلامية. وتقترح الدراسة استثمار المزايا التالية التي تتمتع بها الدول الاسلامية ما يضمن نجاح نموذج الهياكل المتكاملة وهي:

- وحدة العقيدة والهوية.
- التجانس الجغرافي والتاريخي والديمغرافي وتجانس الهياكل الاجتماعية الاقتصادية.

- التنوع والثراء بين دول تتمتع بموارد طبيعية هائلة ودول تمتلك رؤوس الأموال وأخري تتمتع بمستوى تقني متقدم.

- وجود روابط توحيد على صعيد المعلومات والمستوى التقني والوظيفي وكذلك على مستوى برامج التنمية الاقتصادية المتبناة وسهولة ادماجها في خطة متماسكة تفضى إلى تحقيق معدلات عالية من التنمية الاقتصادية.

المراجع :

1. القرآن الكريم.
2. صحاح السنة.
3. ابن هودن، محمد ، (2009م) "دور دول الخليج في قيادة العالم العربي في القرن الحادي والعشري" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت)، العدد 132، ص 213-251.
4. جابر، أحمد بسيوني و المهدلي، محمد محمود، (2012م) " التنمية الاقتصادية: مفاهيم-نظريات-تطبيقات"دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
5. حمادي، طه يونس ، (2007م) ، "نظريات التجارة الدولية التقليدية (الكلاسيكية) والحديثة والتكتلات الاقتصادية: مع إشارة الى السوق الأوروبية الموحدة" مجلةبحوث اقتصادية عربية – مصر، مجلد 14، عدد 39 ، ص 7-24.
6. سليمان، شبوط، (2012م) ، "مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة" المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية – مصر، العدد4 ،ص 101- 128.
7. شمام، عبد الوهاب و العاقر، جمال الدين،(2014م) "دور التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية" مجلة العلوم الانسانية –الجزائر، العدد 41 ،ص335 – 323.
8. صالح، فتح الرحمن السر محمد،(2010م) "الشراكة والتكامل الاقتصادي" المال والاقتصاد (بنك فيصل الاسلامي السوداني) – السودان، عدد 64 ،ص36 – 38.
9. طاهر، فريد بشير، (2003م) "نقل التقنية إلى دول مجلس التعاون في ظل منظمة التجارة العالمية" مجلة التعاون، أمانة مجلس التعاون الخليجي، الرياض.
10. طاهر، فريد بشير، (2016م) ، التنمية الاقتصادية والتخطيط: رؤية إسلامية، دار المتنبي للنشر، الدمام، المملكة العربية السعودية
11. عبدالعظيم، حمدي ، (2010م) "التجارة البيئية للدول الاسلامية و دورها في قيام تكتل اقتصادي اسلامي" مجلة مصر المعاصرة – مصر، مجلد 100، عدد 499 ، ص 5 -20.
12. الكثيري، سهيل سعد، (2007م) "أين نحن من التكتلات الاقتصادية" آراء حول الخليج – الإمارات، العدد 39 ، ص24 – 23.
13. الكواز، أحمد ، (2009م) "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي" مجلة جسر التنمية – الكويت، مجلد 8، عدد 81 ،ص 2-23.

14. المهدي، عادل محمد ، (2012م) "اسواق السلع العالمية" أبحاث دورة الاقتصاد للشرعيين – النقود والمؤسسات المصرفية – مصر، القاهرة: مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر و المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، السعودية، ص 1 – 21 .

15. Binne, Tony(2008), "Geographies of Development: An Introduction to Development Studies", 3rd ed. Harlow: Pearson.

16. Chenery, Hollis B., (1975), "Structural Changes and Development Policy", Johne Hopkins University Press.

17. Dhaouadi, M. (1990). "Ibn Khaldun: The Founding Father of Eastern Sociology". International Sociology 5 (3): 319–335.

18. George Nicholas Atiyeh; John Richard Hayes (1992). The Genius of Arab Civilization. New York University Press.

19. George Saliba (1994), A History of Arabic Astronomy: Planetary Theories During the Golden Age of Islam, pp. 245,250,256–7. New York University Press.

20. Lewis, W. Arther (1954), "Economic Development With Unlimited Supply of Labour", Manchester School of Economics and Social Studies, Vol. 22, pp.139-91.

21. Paul Sweezey (1962). The Theory of Capitalist Development: Principles of Marxian Political Economy, Dennis Dobson Books LTD, London.

22. Rafiabadi, Hamid Naseem, ed. (2007). Challenges to Religions and Islam: A Study of Muslim Movements, Personalities, Issues and Trends, Part 1. Sarup & Sons. p. 1141

23. Rostow, W. W. (1960)," The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto". Cambridge University Press, pp. 4-16.

24. The Encyclopædia Britannica, Vol.7, Edited by Hugh Chisholm, (1911), 3; Constantinople, the capital of the Turkish Empire.